مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

خيارات الدبلوماسية العراقية

تجاه الولايات المتحدة الامريكية في مرحلة ما بعد إنسحاب قوات التحالف الدولي

أ.م.د. سليم كاطع علي
كلية العلوم السياسية ــ جامعة بغداد

لاشك ان اية نظرة موضوعية، وبعيداً عن طبيعة الادارات الامريكية الحاكمة سواء كانت جمهورية أم ديمقراطية، فانه لا يمكن انكار الهيمنة التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على الشؤون الدولية، لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبروز الأحادية القطبية الأمريكية- وهذا التفوق الأمريكي لا ينبع من فراغ وانما ينبع من امتلاك الولايات المتحدة الامريكية لعناصر القوة الأساسية في العلاقات الدولية، فهي تمتلك القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية، فضلاً عن التقدم العلمي والتكنولوجي، كما ان ثقلها السياسي والثقافي والاعلامي قد زاد من قوتها ونفوذها وعلى المستويات كافة.

ولعل ما تقدم يتطلب من جميع الدول ان تأخذ في نظر الاعتبار هذه المعطيات في علاقتها بالولايات المتحدة الامريكية، انطلاقاً من ان العلاقات بين الدول تحدد طبيعتها ومداها المصالح القومية للبلد، بغض النظر عن الرؤى العقائدية والايديولوجيات السائدة بين البلدان. ومن ثم هناك ضرورة الى مغادرة الرؤية السائدة، وهي ثنائية العدو والصديق في علاقات الدولة الخارجية، وان تكون المصالح الوطنية هي المحرك الرئيس في التفاعل مع الآخرين.

ان العراق يمتلك العديد من عناصر القوة الاستراتيجية التي يستطيع من خلالها المناورة عبر آليات ووسائل عدة لغرض تحقيق المصحة العليا للبلد، كونه يقع في منطقة هامة تتقاطع فيها المصالح الاقليمية والدولية التي تجعل من سياسته الخارجية على قدر كبير من الاهمية بالنسبة للقوى الاقليمية والدولية. فضلاً عن قدراته وإمكاناته الاقتصادية التي يستطيع المناورة بها في علاقاته الخارجية، وبما يحقق مصالحه العليا.

ان السياسة الخارجية العراقية يجب ان تلاحظ المتغيرات التي طرأت على المستوى الدولي والاقليمي بشكل خاص، انطلاقاً من ثوابت المصلحة العراقية بالدرجة الاساس، ومن ضرورة وجود بيئة داخلية مستقرة وآمنة، إذ لا يمكن توقع سياسة خارجية فعالة لبلد وضعه الداخلي غير متماسك ومضطرب، كون السياسة الخارجية هي محصلة لعناصر القوة الداخلية والخارجية للدولة.

فالمحددات التي ستحكم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، والعراق بشكل خاص كونه جزء من هذه المنطقة، تشير الى استمرارية الانخراط الأمريكي في أزماتها، بغض النظر عن مرجعية ورؤى وافكار

الحـزب الحاكـم فـي الولايـات المتحـدة، والتـي تتمثـل فـي المصالـح الإسـتراتيجية الأمريكيـة فـي المنطقـة وحمايـة أمـن (إسـرائيل) والمحافظـة علـى إمـدادات وأسـعار نفـط مستقـرة، ومحاربـة الإرهـاب ومواجهـة أسـلحة الدمـار الشـامل والحفـاظ علـى استقـرار الـدول الصديقـة والحليفـة، لكـن التغيـر فقـط سـيكون فـي الآليـات وليـس فـي الثوابـت. إذ ان محاولـة تحليـل التوجهـات المستقبليـة لـلإدارات الامريكيـة المختلفـة تجـاه المنطقـة، وتأثيرهـا فـي الملفـات الإقليميـة، حتـى ولـو جزئيـاً، يتضـح انهـا تهـدف فـي المقـام الاول الـى تحقيـق مبـدأ مصلحـة أمريـكا أولاً، وهـو الهـدف العـام مـن سياسـتها الخارجيـة، وهـو مـا يعنـي ان قضايـا الشـرق الاوسـط، ستكـون علـى رأس سـلم أولوياتـه، عبـر إعـادة ترتيـب الأوراق، والتحالفـات فـي المنطقـة، والتـي تقتضـي التنسيـق مـع دول المنطقـة الحليفـة للولايـات المتحـدة الامريكيـة، مـن أجـل إعـادة توازنـات القـوى فـي المنطقـة بشـكل واضـح، بهـدف الوقـوف أمـام الطموحـات الاقليميـة والدوليـة السـاعية لفـرض الهيمنـة والنفـوذ فـي المنطقـة.

وفـي ضـوء مـا تقـدم، فـان ايـة نظـرة لمستقبـل الدبلوماسـية العراقيـة تجـاه الولايـات المتحـدة الامريكيـة، ولا سـيما بعـد انتهـاء مهمـة التحالـف الدولـي فـي العـراق، والـذي تقـوده الولايـات المتحـدة الامريكيـة، قـد تدفـع الـى البنـاء علـى نظريـة الاحتمـالات التـي تضـع أكثـر مـن خيـار امـام صانـع القـرار، ليختـار منهـا مـا هـو افضـل وفقـاً لظـروف العـراق الداخليـة والخارجيـة. ويمكـن ان تأخـذ واحـداً مـن ثلاثـة سـيناريوهات (مشـاهد)، وكل سـيناريو (مشـهد) لـه محفـزات تدفـع الـى تبنيـه، كمـا ان لـه عوائـق تمنـع تحققـه، وهـذه السـيناريوهات (المشـاهد) هـي:

١. مشهد المواجهة

وهـو يفتـرض ان صانـع القـرار السياسـي الخارجـي العراقـي فـي تعاملـه مـع الولايـات المتحـدة الامريكيـة، سـوف يتبنـى خيـار المواجهـة والتصعيـد السياسـي والاعلامـي، وهـذا المشـهد يعـد مـن أكثـر المشـاهد خطـورة وبعـداً عـن الواقـع. ولعـل بـوادر فشـله تتمثـل فـي العائـق التاريخـي، اذ ان العـراق تبنـى لاسـيما منـذ عـام ١٩٩٠ سياسـة المواجهـة مـع واشـنطن، ولـم يكسـب منهـا سـوى الانهيـار والاحتلال العسـكري، فالمنطـق والعقـل لا يشـجع العـودة الـى اعتمـاد السياسـة نفسـها.

فضلاً عن ذلك، فان الشعب العراقي شعب انهكته سياسات المواجهة والحروب طوال العقود الماضية، وقد وصل المواطن العراقي من جراءها الى حد المعاناة في عيشه وصحته وتعليمه، لهذا فأن أي سياسة خارجية عراقية تحاول تحشيد المجتمع وتعبئته وراء سياسة المواجهة غير المبررة سوف يكون مصيرها الفشل، بل ويمكن ان تشكل ضغوطاً على الداخل العراقي، وبما تؤدي الى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني مستقبلاً.

كما ان الاقتصاد العراقي تحمل عبئاً كبيراً، لا يزال يعاني منها حتى وقتنا الحاضر، بسبب الحروب التي خاضها البلد في العهد السابق، وما تلاه من حروب مع التنظيمات الارهابية المختلفة، وما أفرزته من نتائج كارثية تتمثل بحجم المديونية، وثقل التعويضات، وانهيار البنى التحتية، وقد اتجه العراق في مواجهة ازماته الاقتصادية للإعتماد على الاقتصاد الاحادي الجانب، متمثلاً بالنفط كمورد رئيس للبلد، وهذا الواقع يقتضي من الساسة العراقيين اتباع سياسة تصالح، سياسة مرنة ومتوازنة في علاقات العراق الدولية. لا سيما وان العراق لا يزال يشهد تحديات وتهديدات من مختلف التنظيمات الارهابية ولاسيما تنظيم

داعش الارهابي، وأصبح ساحة مفتوحة للقوى الدولية والاقليمية التي ترغب في تصفية حساباتها مع الولايات المتحدة الامريكية.

٢. مشهد التوافق التام

ينطلق هذا المشهد من ان السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة ستقوم على التبني الكامل لوجهة نظر الأخيرة، بالشكل الذي يجعلها مجرد تابع لسياسة الولايات المتحدة الامريكية، وما تتطلبه من ضرورة ضمان المصلحة الامريكية في السيطرة على نفط العراق، وفتح ارضه لإقامة القواعد العسكرية الأمريكية، ودخول الشركات الأمريكية، والسير قدماً نحو تطبيع علاقات العراق مع الدول الحليفة للولايات المتحدة، ولا سيما التطبيع مع الكيان الصهيوني.

ولعل ما يشجع على تبني ذلك الخيار ان ازمات الاقتصاد العراقي، ودور الولايات المتحدة الامريكية السلبي على المستوى المالي، لضمان سير الامور في العراق لصالحها في كافة المجالات، قد يدفع صانع القرار في العراق الى تبني خيار التوافق معها من اجل ضمان أكبر قدر من تحقيق المصلحة الاقتصادية للبلاد واعتماد منهج براغماتي كامل في العلاقة بين الطرفين، لاسيما وانه يوجد في المنطقة عدة بلدان تقوم سياستها الخارجية على التوافق شبه الكامل مع سياسة واشنطن، وهذا الواقع، قد يغري صانع القرار في العراق الى انتهاج سياسة مماثلة في المستقبل.

ولا شك، فان هناك اسباب وعوامل تشكل عائقاً امام تحقق ذلك التوجه منها، ان الساحة السياسية العراقية تزخر بالعديد من القوى السياسية التي تسعى الى تحقيق المصلحة الوطنية العراقية، ورفض التبعية لأمريكا، وتعمل من اجل إعادة العراق الى الساحة الدولية بشكل يكون فيه مستقلاً ومتمتعاً بالسيادة الكاملة، وان تبني سيناريو التوافق التام سوف يدفع هذه القوى الى التحرك واستغلال ثقلها الشعبي والرسمي لمنع حدوث ذلك. كما ان الشعب العراقي شعب ترى غالبيته ان الكثير من سياسات الولايات المتحدة الدولية غير شرعية، وتضر بمصالح العراق الوطنية، وتبني خيار التوافق قد يستفز مشاعره

الدينية والوطنية، باعتباره شيء غير مبرر، وهذا سوف يفاقم حالة اللاإستقرار السياسي والأمني.

فضلاً عن ان هناك بعض الاطراف الداخلية والإقليمية لها مصلحة مباشرة في تبني خيار المواجهة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية، وفشل هذه الاطراف في دفع الأمور داخل العراق الى مستوى المواجهة، سوف يجعلها تسلط كل ثقلها السياسي والمخابراتي من اجل اظهار الحكومة في العراق بمظهر المتهم امام شعبها بعدها حكومة تابعة لواشنطن ولكي لا يحدث هذا الأمر، فان صانع القرار العراقي سوف يتجنب تبني سيناريو التوافق التام.

٣. مشهد الوسطية

يعد هذا المشهد أفضل المشاهد المطروحة أمام صانع القرار العراقي في المرحلة القادمة للتعامل مع الولايات المتحدة الامريكية، وهو يقوم على مبدأ ان السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة لن تتبنى خيار المواجهة ولا خيار التوافق التام مع سياسة واشنطن، وانما سوف تأخذ بسيناريو الحل الوسط الذي تراعى فيه مصالح الوطن العليا وفق رؤية براغماتية تضع مصلحة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار، مع عدم إغفال اهمية إحترام الثوابت المبدئية العربية والإسلامية للعراق، والاخذ بعين الاعتبار فهم وإستيعاب الحقائق والتطورات التي تفرضها البيئة الدولية والاقليمية.

ولعل من محفزات ذلك التوجه انه على الرغم من وجود قوى سياسية ترفض التبعية لواشنطن في الساحة السياسية العراقية، إلا ان هذه القوى لا تريد ان تصل العلاقة مع الولايات المتحدة الى حد المواجهة، وانما تريد ضمان امن واستقرار البلد، وحماية مصالح مواطنيه، وهي سوف تشجع تبني هذا السيناريو.

فضلاً عن ان الشعب العراقي، سوف يشجع أية سياسة عراقية لا تستفز مشاعره الوطنية والدينية، وتحفظ كرامته ومبادئه، وفي الوقت نفسه لا ترهق كاهل المواطن، ومثل هذه الرغبة الشعبية سوف تشجع خيار الحل الوسط. كما ان إقامة حكومة عراقية تحظى بدعم القوى السياسية ومؤازرة الشعب وتأييده

سوف يعطيها قوة فاعلة في تحقيق اهدافها في مجال الامن والاستقرار ويتطلب ذلك من صانع القرار العراقي ان يتحلى بالحكمة المطلوبة لتجنب المواجهة واعتماد سيناريو الحل الوسط الذي سوف يقتضي استخدام جميع المناورات السياسية والدبلوماسية من اجل ضمان الدعم والتأييد الأمريكي والدولي في إعادة بناء الجيش والاقتصاد العراقي.

ان عملية تحليل محفزات وعوائق تحقق هذا السيناريو، تبين ان كل المحفزات تنبع من الداخل العراقي سواء على المستوى الشعبي أو الرسمي، في حين ان العوائق اغلبها خارجي، وهذا الأمر يرفع من أفضلية هذا السيناريو على غيره، فعلى الرغم من وجود قوى سياسية قد تستخدم كافة السبل من اجل إقامة واقع غير مستقر بين العراق وأمريكا أولاً، وبين ابناء الشعب العراقي ثانياً، وهي قد تكون عائق فعلي يمنع نجاح هذا السيناريو، ولاسيما تلك التي ترى انها غير مستفيدة من الأوضاع الجديدة في العراق، فان نجاح صانع القرار السياسي العراقي في تحقيق هذا التوجه سوف يجعل هذه القوى تضمحل وتختفي شيئاً فشيئاً، وستقبل قواعدها الشعبية ان تكون شريكة في بناء الوطن بدلاً من هدمه. علماً أن نجاح تحققه يتطلب من صانع القرار العراقي ان يتحلى بنمط من التفكير يقوم على الحكمة وسعة الإدراك والتفهم للواقع، وبعد نظر للمستقبل.

خلاصة القول، ان السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الامريكية يجب ان لا تكون بعيدة عن القواعد التي تحكم العلاقات الدولية الحالية، القائمة على مبدأ المصالح والمنافع المتبادلة لأن الخروج على هذه القواعد يقود صاحبه الى الفشل، فضلاً عن عدم الإنجراف وراء سياسات تعدد المحاور الاقليمية والدولية، التي قد تبدو مغرية في بداياتها، لكنها قد تؤدي الى أخطر العواقب مستقبلاً، من خلال العمل على اختيار ما يضمن مصالح اليوم والغد من السياسات التي تؤمن مساندة الشعوب لحكوماتها، وليس العكس.